# دور جماعات الضغط في صنع السياسة العامة: منظمات أرباب العمل في الدول المغاربية أنموذجا
# The role of pressure groups in public policy-making: employers' organizations in the Maghreb as a model

**باحثة الدكتوراه عزة بوعيسي** *
كلية الحقوق والعلوم السياسية - مخبر القانون والتكنولوجيات الحديثة - جامعة مولود معمري
تيزي وزو (الجزائر) azza.bouaici@ummto.dz

**د.محمد بلعسل**
كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف المسيلة،(الجزائر )
Mohammed.belasal@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال: 26/ 09 / 2020 * تاريخ القبول: 01/08 /2021 * تاريخ النشر: 15/ 05 / 2021

**ملخص:** تبحث هذه الدراسة في حدود تأثير جماعات الضغط في عملية صنع السياسة العامة وذلك بالتطبيق على منظمات أرباب العمل في الدول المغاربية، من خلال البحث في السبل والآليات التي تستخدمها هذه الجماعات في التأثير على دوائر صـــنع القرار، إلى جانب تحديد طبيعة ذلك الدور وتبيان انعكاســـاته، والذي تبين من نتائج دراسته أن لمنظمات أرباب الأعمال في دول المغرب العربي دور بارز ومؤثر في عملية صنع السياسات العامة يتجه لخدمة مصالح تلك الجماعات أكثر منه استجابة لمصالح المجتمع.

**الكلمات المفتاحية:** جماعات الضغط، صنع السياسة العامة، منظمات أرباب العمل، الدول المغاربية.

***Abstract:*** This study examines the limits of the influence of pressure groups in the public policy-making process by applying to employers' organizations in the Maghreb countries, by examining the means and mechanisms that these groups use in influencing decision-making circles, in addition to defining the nature of that role and showing its implications, which The results of his study revealed that business organizations in the Arab Maghreb countries have a prominent and influential role in the public policy-making process that tends to serve the interests of these groups rather than in response to the interests of society.

***Keywords:*** Interest groups, public policy making, Employers' organizations , Maghreb countries

* **عزة بوعيسي**

**مقدمة:**

يعد حقل السياسات العامة من بين أكثر الحقول حداثة في مجال علم السياسة وقد حظي هذا الأخير باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين والدارسين، وذلك بتسليط الضوء على جميع فروعه وتخصصاته منها عملية صنع السياسة العامة، هذه المرحلة الحساسة والجوهرية بالنسبة لأي نظام سياسي والتي تقتضي منه ضرورة تصدير سياسات رشيدة وعقلانية تستجيب لمطالب الشعب واحتياجاته، ومن خصائص تلك السياسات والقرارات أنه يتم إعدادها ضمن بيئة شديدة التعقيد والتشابك والتداخل يشارك في إعدادها مجموعة من المؤسسات الرسمية والغير رسمية.

ومن بين المؤسسات غير الرسمية المؤثرة في عملية صنع السياسة العامة يمكن تمييز جماعات الضغط بجميع أشكالها ومكوناتها بما فيها نقابات ومنظمات أرباب العمل، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى التأثير في صياغة كافة القرارات وخاصة الاقتصادية منها، وقد برز هذا الدور بشكل كبير في الآونة الأخيرة ففي ظل التحول الذي عرفته بعض الدول على مستوى سياساتها بالاتجاه نحو تبني النهج الليبرالي واعتماد سياسات الانفتاح الاقتصادي، أصبح من المنطقي أن توجد علاقة متبادلة بين هذه الفئة وبين النظام السياسي .

وبإسقاط علاقة جماعات الضغط بعملية صنع السياسة العامة على الدول المغاربية تبرز ظاهرة مفادها أنه وخلال السنوات الأخيرة عرفت الحياة السياسية المغاربية عملية تجديد رئيسية تنامت فيها أعداد رجال الأعمال وتصاعدت الكيانات التنظيمية المعبرة عن مصالحهم الاقتصادية والسياسية إلى جانب وجودهم القوي ككتل نافذة داخل دوائر السلطات التنفيذية والتشريعية، وهو ما يدعونا إلى البحث في طبيعة ودرجة تأثير هذه الفئة في عملية صنع السياسة العامة في تلك الدول.

**إشكالية الدراسة**: تبحث دراستنا في حدود قدرة جماعات الضغط ممثلة في منظمات أرباب العمل في التأثير على عملية صنع السياسة العامة، بالتطبيق على الدول المغاربية، وذلك بالتركيز على النطاق الزماني الممتد من تسعينيات القرن الماضي بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي تبنته تلك البلدان، مع تسليط الضوء على أهم مستجداتها في القرن الواحد والعشرين على اعتبار أن هذه الفترة عرفت نشاطا تنمويا بارزا، شكل عاملا مهما في تنامي قوة ودور منظمات أرباب العمل في صنع السياسات، ونعالج الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية:

**ما حدود قدرة منظمات أرباب العمل كجماعة ضغط على التأثير في عملية صنع السياسة العامة في الدول المغاربية؟**

**منهجية الدراسة:**

تطلبت دراستنا الاعتماد على مجموعة من الاقترابات والمناهج تتمثل في:

- **مدخل الجماعة:** أمكن من خلال هذا المدخل الكشف عن موقع جماعات الضغط في عملية صنع القرار، وتحديد السبل والآليات المعتمدة من قبلها في سبيل الوصول إلى تحقيق مطالبها.

**مدخل النظم**: تم الاستعانة بهذا المدخل في تحديد مدى استجابة وتفاعل النظام السياسي مع مطالب منظمات أرباب العمل من حيث استصدار قرارات تخدمها مصالحها من عدمه.

- **مدخل الاقتصاد السياسي:** تم توظيف هذا المدخل في إظهار انعكاسات توجه بلدان المغرب العربي نحو تبني النهج الليبرالي على بروز وتنامي عدد التنظيمات المعبرة عن مطالب جماعات الضغط، وحدود تأثيرهم في عملية صنع القرار.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** تم اعتماد المنهج في توصيف علاقة منظمات أرباب العمل بعملية صنع السياسة العامة كمفهوم نظري وعملي، وتحليل تلك العلاقة.

**- منهج دراسة حالة:** تم استخدام هذا المنهج في عملية إسقاط الجانب النظري المرتبط بطبيعة العلاقة بين جماعات الضغط والسياسة العامة، على المستوى التطبيقي المتمثل في دراسة حالة منظمات أرباب العمل في دول المغرب العربي.

ومن أجل تشخيص وتحليل أكثر للموضوع نتطرق إلى المحاور التالية:

**1. تحديد مفاهيم الدراسة:**

تعتبر عملية تحديد المفاهيم من بين أهم ضرورات البحث العلمي خاصة في مجال البحوث الاجتماعية أين يمكن بواسطتها فك الغموض الذي يحيط بالكثير من المصطلحات، ويمكن كذلك بواسطته للباحث أن يحصر المعلومات التي عليه جمعها، ويصل إلى مفهوم موحد يمكن نقله إلى ذهن القارئ، كي يتمكن هذا الأخير من الفهم والاستيعاب الكامل لمعاني المصطلحات، خاصة تلك المختلف بشأنها.

وإنطلاقا من هذا المعطى نتطرق إلى تحديد مفاهيم هذه الدراسة المتمثلة في كل من:

**1.1.مفهوم جماعة الضغط:**

يشير مفهوم جماعات الضغط إلى جماعة من الأشخاص تربطهم علاقات اجتماعية خاصة ذات صفة دائمة أو مؤقتة بحيث تفرض على أعضائها نمطا معينا من السلوك الجماعي، وتجمع هؤلاء الأفراد يقوم على أساس وجود هدف مشترك أو مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتسنية لديهم، علنية كانت أم سرية، ويسعون إلى الضغط على هيئات السلطة في الدولة لكي تتخذ قرارات ترعى مصالحهم أو أهدافهم المشتركة ومثال جماعات الضغط: النقابات، النوادي السياسية، البيوت المالية، المجمعات الاقتصادية (علي أحمد المشهداني، 2015، صفحة 170).

وقد اختلف الفقهاء في تسمية الجماعات الضاغطة أو جماعات المصالح، فهذا الاصطلاح هو ترجمة للكلمة الإنجليزية pressur groupes وهي تسمية غير دقيقة كما يرى البعض، لأن الجماعة الضاغطة إذا كانت تمارس ضغطا، فهي بدورها تخضع لضغوط أخرى مختلفة، ومن بينها ضغط السلطة التي تحاول الجماعة التأثير عليها، فالسلطة تؤيد الجماعة وتساعدها إذا هي عملت وفق منهجها، أما إذا عارضته، فإن السلطة تعمل على الحد من نشاطها وتقييده، ولذلك يرون بأن تسميتها بجماعات المصالح groupes d'intérêts يكون أقرب إلى الصواب نظرا لأن كل جماعة تسعى لحماية مصالحها والدفاع عنها (حميدشي، 1998، صفحة 43).

ومصطلح جماعات الضغط أمريكي وقد كتب " بنتلي Bentley " عنه وحلل الضغوط التي تمارسها الجماعات الضاغطة، ولكنه استخدم مصطلح جماعة المصلحة (Interest Group) الذي يراه مرادفا لجماعة الضغط وهو في ذلك يعرفها بأنها: " أية جماعة تسعى على أساس بعض الاتجاهات المشتركة إلى فرض مطالبها على الجماعات الأخرى في المجتمع لتدعيم أو تطوير أو توسيع بعض الأنماط السلوكية التي تتفق مع هذه الاتجاهات"، وعرفها الفقيه "بيردو Purdue " بأنها كل جماعة ذات مصلحة تقوم بالتدخل لدى السلطة، مهما كان نوع هذا التدخل، ومستواه من أجل تحقيق مصالحها أو حمايتها من اعتداءات السلطة، وهو يرى في المصلحة والنشاط أهم عنصرين في تعريف هذه الجماعات، إذ أنه من الصعب ذكر شركة أو جمعية أو مؤسسة سواء كانت مهنية أو دينية أو غيرها لا تسعى لتحقيق مصالح أعضائها، أو تجنبهم قرارات تؤدي إلى المساس بهذه المصالح (حميدشي، 1998، صفحة 44).

وقد جرى تصنيف جماعات الضغط من قبل العديد من الباحثين فمنهم من حاول تصنيفها استنادا إلى المعايير الموضوعية، ويذهب نعمان الخطيب في هذا المنحى إذ يميزها طبقا لمعيارين : الأول وينصب على الهدف الذي

تسعى الجماعة لتحقيقه، وطبقا لهذا المعيار هناك نوعين من الجماعات الضاغطة أولهما المهنية والثانية الجماعات الفكرية والعقائدية. أما المعيار الثاني فيقوم على أساس التمييز بين جماعات الضغط الداخلية والخارجية، وفي تقسيمه لجماعات الضغط يرى صادق الأسود أن هناك معايير عديدة، منها من ناحية المركز القانوني، وهنا نميز بين جماعات ضغط مؤسسة وأخرى غير مؤسسة، ومن ناحية علاقتها بالدولة هي على نوعين، الجماعات الخاصة وهي خارج الإدارة، والجماعات العامة (مراد حسين الحسني، 2011، صفحة 63).

ومن حيث عنصر التنظيم يدرج عالما السياسة "جابريال ألموند G.Almond" وباول Powell جماعات الضغط ضمن فئة جماعات المصالح ( المنظمة، المترابطة) : والتي تتشكل بدورها من البناءات المتخصصة لحشد المصالح وتجميعها، كالاتحادات التجارية ومنظمات رجال الأعمال ورجال الصناعة والجماعات- النقابات- المهنية والجماعات الدينية والتنظيمات العرقية، ومن أهم مميزاتها تعبيرها الواضح عن مصالح جماعة محددة وبتميزها بمجموعة من الأعضاء العاملين لكل وقت Full time staff وبمنهاج منظم في تكوين وحشد المصالح والمطالب، هذا النمط من جماعات المصالح تساعد قدرته على تحريك الأعضاء وحشد قدراتهم وجهودهم على رفع درجة وكفاءة وفعالية المجموعة (حسين حسن، 2000، صفحة 77).

واعتمادا على نوع المصلحة، حاول بعض الفقهاء تصنيف الجماعات الضاغطة، إلى جماعات تسعى لتحقيق مصالح مادية لأعضائها ومن المصالح المشتركة، المصلحة الاقتصادية المتمثلة في الروابط المالية والتجارية، كالشركات واتحادات العمال ومنظمات أرباب العمل (حميدشي، 1998، صفحة 56).

إذن وبصفة عامة يمكن القول بأن جماعات الضغط أو المصلحة هي عبارة عن مجاميع اجتماعية ذات مستوى من التماسك والأهداف المشتركة التي تحاول التأثير على عملية صنع القرار السياسي، من خلال التأثير في صياغة وتنفيذ السياسة العامة التي تمثل مجموعة من القرارات الرسمية التي تتخذها السلطات العامة، فجميع هذه الجماعات تسعى لإحداث تغيير سياسي والحصول على منافع.

**2.1. مفهوم عملية صنع السياسة العامة:**

تمثل السياسة العامة نتاج التطور الحاصل في ميدان العلوم الاجتماعية، ودراسة السياسة العامة كغيرها من الدراسات شكلت جدلا كبيرا بين الباحثين حول ماهيتها والموضوعات التي تتناولها، لذلك تعددت التعريفات حول مفهوم السياسة العامة والإحاطة بجوانبها المتعددة (حسن يوسف، 2016، صفحة 206)، ومن العلماء الذين عرفوا السياسة العامة نجد " توماس داي Thomas الذي عرفها: " بأنها ما تفعله وما لا تفعله الحكومة" (Gerston, 2010, p. 6)، وعرفها "هارولد لاسويل Harold Lasswell : "بأنها من يحوز على ماذا متى وكيف" ( Lasswel, 1958, p. 13)، وعرفها كذلك علي الدين هلال الذي بأنها: "مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي، بصدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها: القوانين، واللوائح والقرارات الإدارية والأحكام القضائية" (خليفة الفهداوي، 2001، صفحة 33)، وينظر إليها خيري عبد القوي بأنها: "خطط أو برنامج أو أهداف عامة أو خطط أو كل هذه معا يظهر منها اتجاه العمل للحكومة، لفترة زمنية مستقبلية وبحيث يكون لها مبرراتها، وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير من التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة والمسؤول عن التوجيه هي الحكومة. (هلال، 1994، صفحة 212)".

وعلى وجه العموم يمكن القول أن التعاريف المتعددة للسياسة العامة ترتبط أساسا بالمناهج العلمية التي تفسر السياسة العامة، فالمنهج المؤسسي يؤكد على أن أية برامج أو أهداف لا تصبح سياسة ما لم تتبناها مؤسسة وهي مؤسسات الحكومة أساسا، وبالتالي تعرف السياسة العامة من منظور الحكومة بأنها تلك القرارات والخطط التي تضعها الهيئات الحكومية من أجل معالجة القضايا العامة في المجتمع، وينظر أصحاب منهج الجماعة للسياسة

العامة على أنها التوازن بين الجماعات الاجتماعية المتعددة، بينما يرى أصحاب منهج النخبة على أنها تفضيل أصحاب الصفوة لخطة أو برامج محددة، ويرى أصحاب منهج النظم أن السياسة العامة هي منتج النظام السياسي كله بكامل تفاعلاته وتأثيراته (سليم البرصان، 2015، صفحة 53).

وبالتفصيل في عملية صنع السياسة العامة نجد أنها عملية مهمة حيوية ومركبة، وتمتاز بالتعقيد والديناميكية لأنها تستبطن تأثيرات ومتغيرات مختلفة باعتبار أن السياسة العامة هي محصلة أدوار وأطراف متعددة من مؤسسات حكومية وأحزاب سياسية وجماعات مصالح وكل أطراف بيئة السياسة العامة فهي تحتوي على مجموع من الاتصالات والمساومات والضغوطات، يمارسها كل أطراف النظام السياسي، وهي بذلك تستهدف تحقيق درجة من التوازن بين كافة الأطراف (لمام، 2016، صفحة 121)، وأنه حتى يتسنى لصانعي السياسات policeces makers اختيار السياسة الرشيدة يجب عليهم التعرف على كافة قيم المجتمع، وبدائل السياسات المتاحة، وآثار كل بديل، وحساب الفرق بين القيم المجتمعية المحققة والمضحى بها على مستوى كل بديل، ثم اختيار أكثر البدائل رشدا وكفاءة في تحقيق الأهداف وتتطلب هذه العملية معلومات حول السياسات البديلة، والقدرة على التنبؤ السليم بنتائجها، والحساب الدقيق للفرق بين التكلفة والعائد، كما تتطلب نظاما لصنع القرار يتحرى العقلانية في صنع السياسات، وبصفة عامة يمكن القول أن عملية صنع السياسات العامة تمر بخمسة مراحل أساسية كما تحددها الأدبيات في مجال السياسات العامة، وتلك المراحل تتمثل في: تحديد الأولويات، صياغة السياسات، اتخاذ القرار، تنفيذ السياسات، تقييم السياسات (عبد الباقي، 2014، صفحة 13).

**3.1. مفهوم منظمات أرباب العمل:**

أنشأت منظمات أرباب العمل بداية استجابة لضغوط من النقابات العمالية للتفاوض، إلا أنه وبتتبع تاريخ منظمات أرباع العمل يتبين أن بعضا منها أسس للدفاع عن مصالح معينة في السوق، وعليه توصف منظمات أرباب العمل على أنها مجموعات رسمية تم تشكيلها للدفاع عن أرباب العمل المنتسبين إليها وتمثيلهم وإسداء المشورة لهم وتعزيز مكانتهم في المجتمع ككل فيما يتعلق بمسائل العمل، وتتألف منظمات أرباب العمل من مؤسسات وهي في ذلك عكس النقابات العمالية التي تتكون من أفراد (Lerhr, 2016, p. 3).

وحسب الموسوعة العالمية فإنه لا يمكن اعتبار منظمة لأرباب العمل على أساس تجمع لعدد من المسيرين الصناعيين بل يجب تعريفها على أساس أنها "هيئة لمجموعة من المؤسسات الصناعية، تهدف الدفاع عن مصالحها المادية والمعنوية"، فتواجدها يستلزم إذا نوع من الاقتصاد تتوفر فيه معنى المؤسسة ونظام سياسي يعترف رسميا بتواجد جماعات المصالح لها فعاليتها (عيوش، 2015، صفحة 29)، وبوضع تعريف عملي لمنظمات أرباب العمل يمكن القول أن هذه المنظمات تعمل كنقابات عمالية لأصحاب العمل، وتمثل قدر الإمكان المصالح الجماعية لرأس المال، ويظهر ذلك من خلال تمثيل أصحاب العمل في مجالات العلاقات السياسية والإيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية والصناعية في ظل بيئة مواتية لتعظيم الربح (Mcivor, 1996, p. 13 ).

ويصطلح كذلك إطلاق وصف الباطرونا في لغته الأصلية ( الفرنسية) على منظمات أرباب العمل، والذي يعني من المنظور السوسيولوجي "الحامي"، أما بالمعنى الاقتصادي فيعني السيد "le maitre" ، إلا وأنه وابتداء من السنوات 1830 وقانون البرودوم (1848) المعمول به في مجال علاقات العمل في فرنسا أصبح هذا المصطلح يعني رئيس المؤسسة مقاولentrepreneur والصناعي fabricant (عيوش، 2015، صفحة 30) ، وقد تم الاعتراف بهذا المصطلح في فرنسا إثر قانون فالداك روسو لعام 1884loi waldakh rousseau ، الذي اعترف لأول مرة بالحرية النقابية، شرعية النقابات المهنية، ومنظمات أرباب العمل (Montoussé, 2006, p. 166).

وفي وقت لاحق أصبح يطلق مصطلح الباطرونا في فرنسا حاليا وحسب المعهد الوطني للدراسات الإحصائية والاقتصادية INSE (بأصحاب المؤسسات) وهذا المصطلح أتى ليوحد تسميات سابقة مثل التجار، الحرفيين، قائد في الصناعة، رجال الأعمال، مدير مؤسسة ...الخ، وهو يعني بذلك تجمع مجموعة من أرباب العمل مهما تكن اختلافاتهم، ويشير مصطلح رب العمل إلى مالك ومسير المؤسسة (عيوش، 2015، صفحة 30)، وأنه الشخص الذي يتحكم بزمام الأمور ويلقي الأوامر (Walther, 2008, p. 203)، كما يعني الرئيس المدير العام لشركة كبيرة ، ومنه تصبح الباطرونا تمثل مجموعة من أرباب العمل بوصفهم مجموعة اجتماعية منظمة، لها ممثلين، ناطقين رسميين وخطاب مهيكل، وهي عبارة عن تنظيم يمثل الجماعة ويسعى للدفاع عن مصالحها (عيوش، 2015، صفحة 30).

وعليه ووفقا للتعاريف التي تم تناولها يمكن تصنيف منظمات أرباب الأعمال باعتبارها إحدى جماعات الضغط على صانعي القرار لاتخاذ قرارات تتسق مع مصالحهم، أو لمنع صدور القرارات ذات الآثار السلبية.

**2. علاقة الجماعات الضاغطة بالسياسة العامة:**

تسعى جماعات الضغط إلى التأثير على صناع القرار في السياسات العامة للاهتمام بقضاياها ومشاكلها ودفعها لاتخاذ مواقف أو قرارات لها صفة السياسات العامة لخدمة أهدافها وتحقيق مصالحها، لما تتمتع به من القوة والنفوذ المستمدين من العلاقات المتنوعة والمتداخلة مع راسمي السياسات العامة وهي في ذلك تستخدم العديد من الآليات التي تعزز قوتها ونفوذها وتتخذ العديد من أشكال التدخل (فائق مرعي، 2016، صفحة 42).

**1.2. آليات تدخل الجماعات الضاغطة في صنع السياسة العامة:**

تستمد الجماعات الضاغطة أو جماعات المصالح قوتها من قوة أعضائها وطاقتها المالية، فهناك من الجماعات ما يصل عدد الأعضاء بها الى المليونين ونصف المليون أو ثلاثة ملايين ونصف المليون، والعدد وحده عامل قوة في المنظمة التي يضطر رجال السياسة الى أن يطلبوا منها دوريا ثقة الناخبين من أعضائها، ومن عوامل القوة في الجماعات الضاغطة هو عامل التنظيم، فكلما كانت الجماعات منظمة كانت السلطات أكثر اهتماما بها، وكلما كانت أقل تنظيما كانت السلطات أقل اهتماما بها، وكلما كانت قيادة الجماعة قوية وذات علاقات وصلات واسعة سواء بالأوساط البرلمانية أو الوزارات أو أجهزة تكوين الرأي العام كانت أكثر قوة، وإذا ضعفت هذه الاتصالات لم يكن في مقدور الجماعة أن تضغط (سلام، 2011، صفحة 96).

**2.2. صور تدخل الجماعات الضاغطة في صنع السياسة:**

يتخذ تدخل الجماعات الضاغطة في عملية صنع السياسة العامة عدة أشكال منها:

**- تقديم مقترحات للسياسة العامة:** كثيرا ما تعمل جماعات الضغط باختلاف أصنافها على تقديم مقترحات للسلطات العامة على رأسها الحكومة ووزاراتها حول بعض السياسات العامة.

**- الضغط من أجل إيقاف العمل بسياسة معينة أو الإبقاء عليها:** عندما تكون السياسات الموضوعة أو المعمول بها لا تتماشى مع توجهات ومصالح الجماعات المصلحية المختلفة، فان هذه الأخيرة تبذل كل ما في وسعها للإيقاف العمل بها، وفي الحالة العكسية أي عندما تكون السياسات الموضوعة خادمة لمصالح الجماعات فإنها تبذل ما في وسعها للإبقاء عليها حتى وان كان ذلك يتعارض مع المصلحة العامة.

**- تعطيل تنفيذ سياسة عامة:** في حالة عجز جماعات الضغط في التدخل في صنع سياسة عامة تتماشى مع مصالحها وأهدافها لا يكون أمامها سوى التدخل في مرحلة تنفيذ السياسة العامة بهدف تحريفها عن مقاصدها وأهدافها.

**- التعديل في السياسة القائمة:** إذا كانت إحدى السياسات العامة القائمة تشكل في مضمونها وأهدافها خطرا يهدد مطالب ومصالح بعض جماعات الضغط بشكل جزئي يمس بأحد مصالحها فإنها تتدخل في عملية صنع السياسة

العامة بهدف إرغام السلطات على إجراء تعديل فيها بالشكل الذي يرفع من درجة تلاءم وتوافق هذه السياسة مع مصالحها (ضميري، 2008، صفحة 135).

**3. واقع دور منظمات أرباب العمل في صنع السياسة العامة في الدول المغاربية:**

أضحى الوجود القوي لأصحاب الأعمال على مستوى دوائر صنع القرار في الدول العربية ظاهرة ملفتة يمكن رصدها في دول المغرب العربي من خلال البحث في العناصر التالية:

**1.3. طبيعة العلاقة بين منظمات أرباب العمل وصنع السياسة العامة في الدول المغاربية:**

الملاحظ أنه وخلال السنوات الأخيرة ومع إتباع معظم الدول العربية لسياسة التحرير الاقتصادي وتفضيلها للقطاع الخاص كقاطرة للنمو بدأت الكيانات التنظيمية لرجال الأعمال تضطلع بأدوار مهمة في صناعة القرار التنفيذي وهذه الكيانات على اختلاف مسمياتها من اتحادات عامة لرجال الأعمال في المغرب وتونس وموريتانيا، وكونفدرالية رجال الأعمال في الجزائر، نجدها ارتقت إلى مصاف الشراكة المؤطرة مؤسسيا مع نخب الحكم والممارسة بصورة دورية بغية تحديد تفضيلات الدولة تجاه قضايا متنوعة تطال إما سوق العمل كهيكل الأجور وسياسات الضمان الاجتماعي والمعاشات واعانات البطالة، أو ترتبط بالقوانين الضابطة لشروط تحويل ملكيات القطاع العام إلى الخاص وتحرير التجارة والاستثمار والمنافسة والأعمار الضريبية والحماية ضد الاحتكار وتفريعاتها، وأسهم في هذا الإطار النزوع الذي ظهر من جانب نخب الحكم نحو توزير أصحاب الأعمال ووضعهم في مواقع تنفيذية ذات علاقة مباشرة بنواحي نشاط القطاع الخاص ومصالحه في توثيق شراكة الطرفين (حمزاوي، 2009).

**2.3. نماذج لتأثير منظمات أرباب العمل في عملية صنع القرار في بعض الدول المغاربية:**

يمكن رصد دور منظمات أرباب العمل ببلدان المغرب العربي بتسليط الضوء على دورهم في عملية التأثير على صناع السياسة العامة الرسميون، وذلك من خلال تواجدهم على مستوى مؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية، بالإضافة إلى اشراكهم في عملية الحوار الاجتماعي التي تعقد بين الحكومة والنقابات، ونأخذ على ذلك نماذج لبعض دول المنطقة و التي تشهد حضورا بارزا لمنظمات أرباب العمل في التأثير على عملية صنع القرارات، مع ذكر أهم منظمات أرباب العمل الفاعلة في تلك الدول.

**- منظمات أرباب العمل وصنع القرار في الجزائر:**

إن لجماعات الضغط المالي دور كبير في توجيه سياسة الدولة الجزائرية وفي الضغط على متخذي القرار وعلى نواب المجلس الشعبي الوطني من خلال عقد تحالفات مع السلطة وجعلها تبني أجندتها السياسية مقابل تحقيق مطالبها الخاصة فهي علاقة مصالح وفوائد متبادلة (بلعسل، 2015، صفحة 172)، ومن أهم الأمثلة على ذلك وبالعودة الى حقبة التسعينيات بالتحديد في عهد رئيس الحكومة الأسبق بلعيد عبد السلام نجد أن المافيا المالية والسياسية لعبت دورا محوريا في إنهاء العمل بسياسة اقتصاد الحرب التي تبناها رئيس الحكومة آنذاك والقائمة على تخفيض الواردات وتأجيل الاستثمارات بحيث يصبح التسيير مركزيا مع الدولة مما أدى إلى احتكار قطاع التجارة الخارجية، فهذا الاحتكار وتهميش القطاع الخاص لا يخدم مصالح هذه الجماعة بأي شكل من الأشكال ويضر بمصالحها، الأمر الذي دفعها إلى ممارسة الكثير من الضغوطات على الحكومة إلى أن أجبرتها على انهاء العمل بتلك السياسة (ضميري، 2008، صفحة 136).

واستطاعت تلك الجماعات أيضا أن تدعم موقفها في ظل الأزمة التي عانت منها البلاد خلال العشرية السوداء أين وجدت دعما قويا لمصالحها بما فيها تلك التي تتناقض مع المصلحة الوطنية في ظل أسلوب الاقصاء الذي اعتمدته السلطة في تعاملها مع الأحزاب السياسية، وأيضا المناخ المتوتر الذي أضعف المؤسسات العمومية

وفسح لها المجال لوحدها لتهيمن على الساحة فمثلا في الوقت الذي كان 50% من الحظيرة الصناعية الجزائرية يتطلب تجديدا مما يمثل عبئا على الدولة ويشكل سببا في إعاقة النمو الاقتصادي كان ذلك فرصة لهذه الجماعات لكسب أموال طائلة من وراء التضارب والصفقات التي تجنيها من وراء ذلك (ضميري، 2008، صفحة 137).

وفي اتجاه آخر عرفت الفترة منذ بداية القرن الواحد والعشرين وهي فترة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة تغول منظمات أرباب العمل في التدخل على مستوى صنع السياسات ومن أهم المنظمات الفاعلة في ذلك منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) صاحب أكبر تجمع لرجال الأعمال الذي كان ترأسه علي حداد من الفترة 2014-2019، صاحب "مجموعة حداد" المغتنم الأكبر من البرامج التنموية الكبرى التي أطلقها بوتفليقة بعد وصوله للحكم (حليم لمام، 2017، صفحة 200)، أين استفاد أعضاء تلك المؤسسات من امتيازات عديدة لعل أهمها الغاء الضريبة على الثروة في 2018 والذي صادقت عليه لجنة المالية تحت ضغط جماعات رجال الأعمال بحجة عدم القدرة على إحصاء كافة الأثرياء، إلى جانب استفادتهم من الحكومات المتعاقبة خلال تلك الفترات من مزايا قوانين الاستثمار والاعفاء الضريبي وتخصيص العقارات ..الخ (فنينيش، 2019).

وقد امتد نفوذ منتدى رؤساء المؤسسات لإقالة رؤساء وزرات مثلما حدث في صائفة 2017 حيث تم إقالة الوزير الأول الأسبق عبد المجيد تبون إثر إعلانه الحرب على هذه الجماعات وسياستها المعتمدة بالأساس على الاستيراد دون الإنتاج، وتم ذلك بسعي من رئيس المنتدى نفسه على حداد (بن محمد، 2017)، والذي ومع ازدياد النفوذ الاقتصادي للمنتدى الذي يترأسه، تم الاعتراف بها كشريك اجتماعي من طرف النظام الحاكم وإشراكه في عملية صنع القرار في مختلف الجولات الثلاثية، الأمر الذي سمح له بالدفاع عن مصالح المنتدى (عيوش، 2015، صفحة 84).

**- منظمات أرباب العمل وصنع القرار في تونس:**

من أهم منظمات أرباب العمل البارزة في تونس نذكر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA) الذي أنشأه قادة الأعمال والتجار التونسيين، وهو يجمع كل من يشتغل بالتجارة والصناعة ، وقد تكتل أغلبيتهم الساحقة في نقابات، مهمتها الدفاع عن مصالح أعضائها (البهلوان، 2017، صفحة 95)، ويعد الاتحاد الممثل الرئيسي للقطاع الخاص في البلاد، ويضم في عضويته 150 ألف شركة خاصة، وهي تلعب دورا اجتماعيا واقتصاديا رئيسيا ، لا سيما من خلال مشاركتها في عملية المفاوضات الثلاثية مع الحكومة ومع الاتحاد العام التونسي للشغل (المنظمة النقابية الرئيسية للعمال) ، ويضم الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة كونفدراليات من 17 اتحادا مهنيا و 24 اتحادا إقليميا و 216 اتحادا محليا و 370 غرفة تجارة وطنية و 1700 غرفة تجارة إقليمية، ويشمل الغرفة الوطنية لسيدات الأعمال ، التي تم إنشاؤها في عام 1990 ، وانضمت إليه العديد من المنظمات الأخرى، ويمارس هذا الاتحاد دورا مهما في تصميم وتنفيذ السياسات العامة بعد الاستقلال ( Sanchez, 2019).

كما تعمل تلك المنظمات على عقد تحالفات لحماية مصالحهما واستصدار قوانين لتسهيل أعمالهم، ولعل الدليل، في هذا الصدد، الأرقام التي تكشف التباين الكبير بين الضرائب على الشركات ( التي تراجعت من 19 الى 12 في المائة بين 2010 و2017) والضرائب على الأشخاص ( التي ارتفعت من 21 الى 29 في المائة خلال نفس الفترة المذكورة (هرشي، 2018)،وقد ظهر نفوذ رجال الأعمال في تونس بشكل واضح بعد ثورة يناير 2011 أين فتحت هذه الأخيرة الباب أمام رجال الأعمال الذين اندفع بعضهم للانتظام في أحزاب أو دعمها، ثم تولي مناصب وزارية في فترة ما قبل انتخابات المجلس التأسيسي، ثم المشاركة في تلك الانتخابات (الحناشي، 2016، صفحة 187).

وبالرجوع إلى الانتخابات التشريعية لفترة 2014 والتي أفرزت لنا مقولة تتمثل في بروز مقاربة اقتصادية تحكم المشهد السياسي في تونس قائمة على أساس أن ممولي الأحزاب في الانتخابات التشريعية من رجال الأعمال لابد لهم من الحصول على مقابل ممن تم تمويله من أعضاء السلطة فكان من أول المؤشرات على ذلك صدور قانون المصالحة الاقتصادية الذي قدمه رئيس الجمهورية إلى البرلمان في 2015 والمصادقة علية والذي كان له امتداده على باقي السنوات، إلى جانب أن العديد من رجال الأعمال ذاتهم أصبحوا نواب في البرلمان بنسبة تجاوزت إحدى عشر بالمائة في ذات الانتخابات مما زاد من سلطتهم (شيخاوي، 2016).

**- منظمات أرباب العمل وصنع القرار في المغرب:**

على مدى العقود الماضية، تعهد المغرب بإصلاح وتحرير اقتصاده من خلال زيادة إشراك منظمات أصحاب العمل في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية العامة، ويعد الاتحاد العام لمقاولات المغرب من المنظمات الرئيسية الفاعلة في البلاد حيث يتم تمثيل القطاع الخاص في المغرب من خلاله وهو وحده الذي يشارك في المفاوضات الثلاثية (Sanchez, 2019, p. 21 )، أضف إلى ذلك ما يحتله هذا الأخير من وزن كبير في الحياة السياسية المغربية من حيث قدرته على تكوين علاقات مع أصحاب القرارات سواء في الحكومة أو في البرلمان، وقدرته على التأثير في صدور قرارات تخدم أو تعيق مصالحه (مهداوي، 2012) منها ما تم تقديمه من مطالب موجهة للحكومة في إطار إصلاحات ما بعد ثورة 20 فبراير2011، وذلك بخصوص ما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة والذي تضمنت المطالبة بتعميم الحق في الخصم، تحسين شروط السداد، والحد من عدد من النسب الضريبية وغيرها من المطالب، وفي هذا الصدد عملت الحكومة جاهدة على تلبية الجزء الأكبر من تلك المطالب من بينها تعميم حق الخصم على الاستثمارات واسترداد ضريبة القيمة المضافة على الاستثمارات الجديدة ابتداء من يناير2016 (أقصبي، 2018، صفحة 712).

**4.تقييم دور منظمات أرباب العمل في صنع السياسة العامة في دول المغرب العربي:**

نتناول هذه النقطة بالتركيز على الجوانب الإيجابية والسلبية التي يمكن أن تعكسها عملية تدخل منظمات أرباب العمل في مجال صنع السياسة العامة على الشكل الآتي:

**1.4. الانعكاسات الإيجابية لتدخل منظمات أرباب العمل في صنع السياسة العامة:**

يظهر دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة إيجابا، من خلال مساهمة هذه الجماعات في طرح الأفكار والآراء المهمة التي تخص الشرائح المختلفة من المجتمع والتي وجدت للدفاع عن مصالحه، وهي بذلك تشكل وسيط بين السلطة والمواطن، كما يمكن من خلال تنظيماتها منها أن تكون أداة رقابية فعالة على أعمال الحكومة (أحمد سليمان الحمداني، 2004، صفحة 344)، فضلا عن كون منظمات أرباب العمل تشكل في حد ذاتها حماية لحقوق العمال وتأمينا لها وذلك من خلال الدخول في عقود شراكة اقتصادية واجتماعية عرفتها مثل تلك التي عرفتها الجزائر وتونس منذ مطلع الألفية تضم كل من أرباب العمل ونقابات العمال والحكومة فيما عرف بالعقد الاقتصادي والاجتماعي والذي كان له فوائد جمة في مجال تدعيم مسارات التنمية (عيوش، 2015، الصفحات 111-112).

**2.4. الانعكاسات السلبية لتدخل منظمات أرباب العمل في صنع السياسة العامة:**

ترتبط الجوانب السلبية لدور منظمات أرباب العمل في صنع السياسة العامة بانتشار مظاهر الفساد الناجم عن تدخل هذه الجماعات خدمة لمصالحها، ففي أغلب الأحيان تستعمل أساليب غير شرعية في ذلك ، وبالحديث عن الفساد السياسي نجد أن مكانة هذه الجماعات ضمن المواقع القيادية في الدولة كالسلطة التشريعية يمنحها فرصة التأثير المباشر في صنع القرار مما يمكنهم من اصدار قرارات تصب في مصالحهم والتمتع بالحصانة البرلمانية

التي تحميهم في حالة حدوث تجاوزات أو متابعات قضائية إلى جانب عدم دفع الضرائب عن النشاطات التجارية طوال العهدة البرلمانية، وإمكان شطب الديون المالية المترتبة عليهم اتجاه الخزينة العمومية، والحصول على قروض بنكية خارج الأطر القانونية وربما تمرير قرارات وقوانين في صالح رجال الأعمال عبر الهيئة التشريعية (بلعسل، 2015، صفحة 173).

وبذكر بعض حالات فساد بعض رجال الأعمال المنطوين ضمن تلك المنظمات في بعض دول المغرب العربي نجد هذه الظاهرة قد أدت إلى تعطيل وعرقلة عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر فالتهرب الضريبي والجمركي، والغش الصناعي والتجاري، والاحتكار، وعمليات تبييض الأموال وغيرها من صور الفساد تسببت في ضعف قدرة الاقتصاد الجزائري على النمو وهدر الإمكانيات المادية والبشرية (بوسعيود، 2015، صفحة 175)، ومن ناحية أخري يعيش القطاع المالي في الجزائر على وقع فضائح مالية عرفتها الجزائر منذ مطلع الألفية تتعلق بقضايا فساد تسبب بها رجال أعمال جزائريين (بلعسل، 2015، صفحة 175)منها القضايا التي فجرها الحراك الشعبي عام 2019 والمتعلقة بإبرام صفقات عمومية مع الدولة دون الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية وكذا استغلال نفوذ الموظفين العموميون للحصول على مزايا غير مستحقة وتحويل عقارات وامتيازات عن مقصدها الامتيازي والتمويل الخفي للحملات الانتخابية وهي التهمة التي وجهت إلى رجال أعمال منهم على حداد الرئيس السابق لمنتدى رؤساء المؤسسات والتي حوكم على إثرها وصدرت أحكام في حقه بالسجن وغرامات مالية (عبد الصمد، 2019).

وفي تونس يرى عدد ممن يمكن تسميتهم أتباع التوافق الجنوبي الجديد (دول الجنوب) أن سياسات اللبرلة الاقتصادية في تونس لم تقد إلى إرساء قاعدة اجتماعية للانتقال الديمقراطي، بل أدت إلى تشديد السياسات السلطوية، وارتفاع نسب الفساد، وهو ما تجسد في ممارسات أسرة بن على وزوجته الطرابلسية، هذه السلطة التي تحالفت مع رجال الأعمال وقامت بتوزيع الامتياز لسياسات تونس الاقتصادية (بشارة، 2012، صفحة 110)، حيث غالبا ما تذكر عائلة الطرابلسي كحلقة للفساد التونسي، وغالبا ما يشار إليها أنها "شبه مافيا" فقد استحوذت العائلة على معظم الأعمال الخاصة في البلد من خلال علاقات قرابة وصداقة مع النظام، فهذه العائلة مكروهة في تونس بسبب الفساد الشامل والاجراءات والمخالفات الرهيبة التي تورطت فيها (عبد الرحيم السيد، 2013، صفحة 180).

وبعرض الحالة المغربية يلاحظ أن هناك فساد منتشر في مختلف دواليب الدولة، أين يظهر رجال الأعمال كطبقة ريعية تستخلص سلسلة من المنافع الضخمة بسبب قربها من مراكز السلطة المختلفة، وتستنزف ثروات البلاد ومقدراتها، وتحوز امتيازات غير مشروعة، أضف إلى ذلك" مخزنا اقتصاديا" يملي إرادته المهيمنة على الفاعلين الاقتصاديين الآخرين، ويفرض عليهم الخضوع لقواعد لعب بعيدة أحيانا عن التنافسية (أقصبي، 2018، صفحة 130).

**خاتمة:**

من خلال ما تم عرضه يمكن اعتبار جماعات الضغط من أهم الفواعل غير الرسمية المؤثرة في عملية صنع السياسة العامة وأنها تلعب مهما في الحياة السياسية من خلال قدرتها على التأثير في عملية صنع القرار على عديد الأوجه وباستخدام آليات متعددة، لعل من أهمها التدخل على مستوى دوائر صنع القرار السياسي، وأنه وبالحديث عن دور منظمات أرباب العمل كجماعة ضاغطة في عملية صنع السياسة العامة في الدول المغاربية، ظهر أن هذه الجماعات حظيت بمكانة متميزة من قبل أنظمة تلك الدول، ومنحت هامشا كبيرا للتدخل في صنع القرارات والاستجابة لتأثيراتها في الكثير من الأحيان، وهي مكانة وظفتها تلك المنظمات لخدمة مصالحها أكثر من الاهتمام بنقل مشاغل المجتمع، مما جعلها تنحرف وتبتعد عن الأدوار المنوطة بها، لتظهر بعد ذلك كأحد

الأضلع المسببة لظاهرة الفساد المستشري في أنظمة الدول المغاربية فيما يعرف بفساد رجال الأعمال والسلطة، وهو الواقع السلبي الذي ينبغي تجاوزه وذلك بتبني رؤية اصلاحية نقترح أن تقوم على الأسس التالية:

- تبني تشريعات ملائمة تضمن حق إنشاء الجمعيات والتنظيمات المختلفة، وتحديد الصلاحيات المسموح بها حتى لا تخرج عن الإطار القانوني المحدد لها.
- تعزيز استقلالية هذه الجماعات فيما يخدم مصالحها ومصالح المجتمع في آن واحد.
- الحد من سلطة ونفوذ رجال الأعمال عن طريق العمل على الفصل بين المال والسلطة.
- ربط القطاع الخاص بقيم العدالة الاجتماعية وتقوية دوره الاجتماعي ووصله بالقيم الأخلاقية، والاهتمام برجال الأعمال الناشئين بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل المورد البشري القائم عليها.
- تجريم الفساد وخلق منظومة قانونية ورقابية جادة لمكافحة الفساد، والعمل على تفعيلها وتعميم صرامتها ومحاسبتها للجميع دون استثناء.
- تعزيز قيم الشفافية والمساءلة بواسطة اللجوء إلى حوكمة الشركات.

**- قائمة المصادر والمراجع:**

**أولا - قائمة الكتب:**

**أ- باللغة العربية:**


- أحمد سليمان الحمداني قحطان. (2004). الأساس في العلوم السياسة. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- أقصبي نجيب. (2018). 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- البرصان أحمد سليم. (2015). علم السياسة. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- بشارة عزمي. (2012). الثورة التونسية: بنية الثورة وصيرورتها خلال يومياتها. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- البهلوان علي. (2017). تونس الثائرة. المملكة المتحدة: مؤسسة الهنداوي سي آي سي.
- الحناشي عبد اللطيف. (2016). التعبئة الانتخابية في تونس -حالة الانتخابات التونسية 2014-. قطر: مركز الأبحاث ودراسة السياسات.
- حسن يوسف يوسف. (2016). أيديولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- حسين حسن أحمد. (2000). الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني - دراسة في استراتيجية بناء النفوذ السياسي والاجتماعي والتغلغل الفكري. مصر: الدار الثقافية للنشر.
- حميدشي فاروق. (1998). الجماعات الضاغطة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حليم لمام محمد. (2017). الفساد النسقي والدولة السلطوية - حالة الجزائر منذ الاستقلال-. لبنان: مركز الوحدة العربية.
- خليفة الفهداوي فهمي. (2001). السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل. مصر: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- سلام ايهاب. (2011). الديمقراطية في الميزان. مصر: دار الجمهورية للصحافة.
- عبد الباقي عيسى. (2014). الصحافة الاستقصائية وصناعة القرار السياسي: دراسة للمدخل الرقابي لوسائل الإعلام. الأردن: دار العلوم للنشر والتوزيع.
- عبد الرحيم السيد خالد. (2013). مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- لمام سالمة، بارة سمير. (2016). صنع السياسة العامة: دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة( حالة الجزائر). الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- فائق مرعي مثنى. (2016). السياية العامة -بين النظرية والتطبيق-. العراق: مطبعة جامعة تكريت.

- مراد حسين الحسني داوود. (2011). سلطات الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والواقع العملي- النظام الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية1963-1980. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- هلال علي الدين. (1994). معجم المصطلحات السياسية. مصر: مطبعة الأطلس.
- ياسين علي أحمد المشهداني سلام. (2015). صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

**ب - باللغة الأجنبية:**

- Gerston, L. (2010). *Public Polycy Making- Process and Principles.* America: M.E.Shrpe.
- Lasswel, H. (1958). *Politics:Who Gets,When,How.* New York: Meridian Books.
- Mcivor, J. (1996). *Organized capital: Employers 'associations and industrial relation in northern England.* New York: Cambridge University.
- Montoussé, M. G. (2006). *100 fiches pour comprendre la sociologie.* France: Bréal.
- Walther, O. (2008). *Affaires de patrons: Villes et commerce Transfrontalier au Sahel.* New York: edition scientifiques.

**ثانيا- الرسائل الجامعية:**

- بلعسل محمد. (2015). تأثير الذهنية البيروقراطية التقليدية على السياسات الاقتصادية في الجزائر 1999-2009. كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة الجزائر.
- ضميري عزيزة. (2008). الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر (رسالة ماجستير). كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة باتنة.
- عيوش حورية. (2015). منظمات أرباب العمل في الجزائر والمفاوضات الثلاثية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاجتماعية: جامعة الجزائر.

**ثالثا - الدوريات العلمية:**

- بوسعيود سارة، شراف عقون. (2015). واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس(العدد01)، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، ص.ص 303-336.

**4 - المواقع الالكترونية:**

**أ - باللغة العربية:**

- بن محمد أحمد. (18، 08، 2017). لماذا أقيل تبون من رئاسة الحكومة الجزائرية. تاريخ الاسترداد 22، 08، 2020، من https://bit.ly/2RVDHNd
- حمزاوي عمرو. (10، 03، 2009). دور رجال الأعمال العرب في صناعة السياسة. تاريخ الاسترداد 20، 08، 2020، من موقع قنطرة: https://bit.ly/3cujo2Y
- شيخاوي سرحان. (11،08،2016). سياسيين، رجال أعمال أم قوى خارجية؟ من يحكم تونس. تاريخ الاسترداد 24، 08، 2020، من https://bit.ly/3hXdpVv
- عبد الصمد عادل. (01، 08، 2019). تهمة التمويل الخفي في الانتخابات تلاحق رموز النظام السابق. تاريخ الاسترداد 22، 08، 2020، من موقع أخبار الجزائر: https://bit.ly/33WvuhG
- فنينيش جمال. (18، 09، 2019). لا ضريبة على الثروة. تاريخ الاسترداد 21، 08، 2020، من الخبر الالكتروني: https://bit.ly/2RXeNgc
- مهداوي عبد الهادي. (05،06،2012). مكانة الجماعات الضاغطة في الحياة السياسية المغربية والفرنسية. تاريخ الاسترداد (24،08،2020) من الحوار المتمدن: https://bit.ly/306C0kK
- هرشي عبد السلام. (20 04، 2018). في تونس صراع البرجوازيات القديمة والجديدة. تاريخ الاسترداد 22 08، 2020، من https://bit.ly/3cBdLjK

**ب - باللغة الأجنبية:**

- Sanchez, P. (2019, 09 2019). *Cartographie des organisations d'employeurs de la région MENA*. Consulté le 08 23, 2020, sur OECD: https://bit.ly/2EtYwMI